مجلة العلوم السياسيّة

**اسم المقال:** الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية
**اسم الكاتب:** فاطمة السويدي، هاني البسوس
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6140
**تاريخ الاسترداد:** 2026/05/15 15:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

**Political Sciences Journal** – Defense Diplomacy: The role of the French military bases in the African continent **Issue** (65) **June** (2023) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

# Defense Diplomacy: The role of the French military bases in the African continent

Fatima Al Suwaidi(*) Hani Al Basous(**)
Falsuwaidi.mod@gmail.com hani.adam@hotmail.com

Receipt date:8/2/2023 Accepted date:6/4/2023 Publication date:1/6/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.653

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

**Abstract:**
This research seeks to study the role of military bases in activating defense diplomacy, with a focus on studying the case of France in the African continent, which relied on its military bases as a tool to implement its foreign policy. The research explains the concept of defense diplomacy and its relationship to military bases as an effective tool to strengthening bilateral relations between the state's parties. The research focuses on studying the effectiveness of military bases as a tool for activating French defense diplomacy, and studying the goals that French foreign policy seeks to achieve through its intervention or presence in the African continent. In addition to the geopolitical reasons that prompted France to move towards the African continent and plant its military bases. In order to complete this study and achieve its objectives, it adopts the historical approach and the descriptive analytical approach to search documents and studies related to the interpretation of French political behavior in the African continent. The study concludes that France is keen to protect its interests and achieve its external goals by employing various tools, including defensive diplomacy represented in its military bases in the lands of other countries. It also concludes that the nature of the historical stage that France went through and the exploitation of its bases and military presence in implementing its higher interests at the expense of the African people led to the failure of French foreign policy in African countries.
**Keywords**: defense diplomacy, military bases, French military bases in Africa.

# الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الأفريقية

فاطمة السويدي(*) هاني البسوس(**)
hani.adam@hotmail.com Falsuwaidi.mod@gmail.com

(*) Researcher/ Qatar / Ministry of Defense.
(**) Associate Professor/ Qatar/ Joaan Bin Jassim Academy for Defense Studies.
(*) باحثة/ قطر/ وزارة الدفاع.
(**) أستاذ مشارك/ قطر/ أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

تاريخ الاستلام:2023/2/8 تاريخ قبول النشر:2023/4/6 تاريخ النشر:2023/6/1

**الملخص:**

يسعى هذا البحث إلى دراسة دور القواعد العسكرية في تفعيل الدبلوماسية الدفاعية مع التركيز على دراسة حالة فرنسا في القارة الأفريقية، والتي اعتمدت على قواعدها العسكرية كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية. يوضح البحث مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وعلاقتها بالقواعد العسكرية كأداة فعالة تهدف إلى توطيد العلاقات الثنائية بين الدول الأطراف. يركز البحث على دراسة مدى فعالية القواعد العسكرية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الدفاعية الفرنسية، ودراسة الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الفرنسية لتحقيقها من خلال تدخلها أو تواجدها في القارة الافريقية، بالإضافة إلى الأسباب الجيوسياسية التي دفعت فرنسا للتوجه نحو القارة الافريقية وزرع قواعدها العسكرية في تلك المنطقة. ومن أجل إتمام هذه الدراسة وتحقيق أهدافها اعتمدت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للبحث في الوثائق والدراسات المتعلقة بتفسير السلوك السياسي الفرنسي في القارة الأفريقية. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها حرص فرنسا على حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الخارجية عن طريق توظيف أدوات مختلفة، منها الدبلوماسية الدفاعية متمثلة في قواعدها عسكرية في أراضي دول أخرى. وتوصلت أيضاً إلى أن طبيعة المرحلة التاريخية التي مرت بها فرنسا واستغلال قواعدها وتواجدها العسكري في تنفيذ مصالحها العليا على حساب الشعوب الإفريقية أدت إلى فشل السياسة الخارجية الفرنسية في عدة دولٍ أفريقية.

**الكلمات المفتاحية:** الدبلوماسية الدفاعية، القواعد العسكرية، القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا.

**المقدمة:**

لقد حرص الإنسان منذ القدم على توفير الأمان على المستوى الشخصي والوطني، وهو المنطلق الذي قامت عليه الدول عبر التاريخ، ويعتبر البعد العسكري في العلاقات الدولية مكون أساسي تستند إليه الدول والكيانات من أجل بسط نفوذها وقوتها وتحقيق أمنها وإنقاذ حُلفائها. ويعتبر التدخل الفرنسي في القارة الافريقية امتداد لسنواتٍ ماضية، مرتبط

تاريخياً بمستعمراتها الأفريقية، وتنفيذاً لأهدافها الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية والعسكرية المتمثلة في أغلب المناطق بالقواعد العسكرية الفرنسية حيث وصل عدد قواعدها في ستينيات القرن الماضي إلى 100 قاعدة عسكرية متوزعة في مختلف القارات الافريقية. لذا تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة التأصيل المنهجي لمفهوم الدبلوماسية الدفاعية الفرنسية ودور القواعد العسكرية في تعزيز السياسة الخارجية الفرنسية. لذلك، تعتمد الدراسة على شرح وتوضيح السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القارة الأفريقية وأسباب ذلك التواجد ومدى تحقيق أهدافها الداخلية وسعيها الدائم للتواجد في تلك القارة، ويشتمل الجزء الأول على المحددات الأمنية التي تعتمدها فرنسا، والاهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحققها بالإضافة إلى الاستثمارات التي أقامتها، بينما يوضح الجزء الثاني أهم القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في دول القارة الأفريقية وأسباب اختيارها لتلك الدول دون غيرها ومد يد العون بإنشاء قواعد أو بالإصرار على الحصول على قرار التدخل العسكري عن طريق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لتنتهي الدراسة باستنتاجات ترمي إلى إيضاح مدى نجاح تلك الأداة "القواعد العسكرية" في تفعيل الدبلوماسية الدفاعية الفرنسية.

وتسعى الدراسة إلى إيضاح الدور الذي تلعبه القواعد العسكرية كأداة من أدوات تفعيل الدبلوماسية الدفاعية، وكيفية الربط بين الوظائف التي تقوم بها القواعد العسكرية ووظائف الدبلوماسية الدفاعية، حيث تعتبر القواعد العسكرية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في بسط نفوذها الخارجي بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه القواعد في المهام العسكرية واللوجستية وإثبات قدراتها العسكرية، إلا إن ذلك لا يُلغي وجود منافع للدول الحاضنة مثل إثبات وجودها وقوة علاقات الدولية ولإجراء تدريبات عسكرية مشتركة. ويلقي البحث الضوء على القارة الافريقية وأسباب لجوء فرنسا لبناء علاقات ثنائية مع دول في قارة أفريقيا، والتركيز على السياسة الخارجية الفرنسية وأهدافها وأدواتها المتشكلة

بالقواعد العسكرية كجزء من أجندتها السياسية والدبلوماسية. والأسباب التي أدت إلى تقليص النفوذ الفرنسي العسكري في قارة أفريقيا.

**الدبلوماسية الدفاعية:**

على الرغم من افتقار مفهوم الدبلوماسية الدفاعية إلى تعريف موحد، إلا أن Muniruzzaman )2020( عرفها بأنها أداة وعلم وفن التمثيل الفعال والتفاوض والطرق الأمثل سواء كانت ناعمة أو صلبة، كما أشار في دراسته بأنه في السابق كانت الدول تستخدم القوة الصلبة مقابل الناعمة الا انها باتت تتكبد عليهم بالخسائر المادية والبشرية بالإضافة إلى كونها قصيرة المدى، لذا بدأت غالبية الدول باستخدام القوة الناعمة على الرغم من عدم وجود نتائج ملموسة لها، ولكن في المقابل تجعل الطرف الآخر يفعل ما تريد دون أي اكراه. إن للدبلوماسية الدفاعية عدة مجالات وتحدد الدول دبلوماسيتها الدفاعية بناء على أجندتها الخاصة، خاصة مع توسع العلاقات الدولية فهي بالتالي عرضة للتغيير والتكييف بحسب الظروف والأوضاع التي تمر بها الدولة. وتشمل المجالات التعليم والتدريب في المهمات العسكرية والتعاون الاستخباراتي والقضايا المتعلقة بالأمن والقوات المسلحة والوضع العسكري، وكذلك تعيين الملحقين وتطوير الاتفاقيات الثنائية وتبادل الخبرات والتعليم في وزارة الدفاع وتوريد الأسلحة العسكرية كأحد أهم الأدوات، وجاءت الدبلوماسية الدفاعية كنوع من التطور في الأنشطة لتحقيق قدر كبير من التعاون والشراكات من أجل الاستقرار الإقليمي والدولي فهي تعد أحد الأدوات التي لا تستغني الجهات المعنية في الدولة مثل وزارة الدفاع أو أي مؤسسة رسمية لدى الدولة عنها. وعلى ضوء ذلك، أصبحت أغلب الدول اليوم ترى بأن استخدام مصطلح الدبلوماسية الدفاعية أشمل من مصطلح الدبلوماسية العسكرية. وتعتبر المملكة البريطانية من الدول الأولى التي وضعت تعريفاً للدبلوماسية الدفاعية وهي تشمل جميع النشاطات التي تقوم وزارة الدفاع بقصد تبديد العداء وبناء الثقة وتجنب الصراع بالصور التقليدية. وتجمع الدبلوماسية الدفاعية بين القوة الناعمة والصلبة في آن واحد فتأتي القوة الصلبة من

العسكر بينما تأتي القوة الناعمة من الدبلوماسية. ويعتبر صانعوا القرار هم المعنيون بتوظيف كافة الوسائل العسكرية في المساعي الدبلوماسية ومنها الاتفاقيات، واشراك العسكري والمدني لتقريب وجهات النظر. وجاء التبادل العسكري كأحد أوجه الدبلوماسية العسكرية بحيث يتم تبادل الخبرات لتحقيق منفعة مشتركة، ومن بين النماذج لدولٍ فّعلت دبلوماسيتها الدفاعية منها استراليا وإندونيسيا في قضية شرق تيمور والتي أثبتت بجدارة قوة العلاقة الدبلوماسية بين الدولتين (الورفلي 2018).

بعد الحرب الباردة جاء مفهوم الأمن من خلال استخدام كافة الوسائل السلمية ويبقى استخدام القوة الملاذ الأخير، لذلك ظهرت الدبلوماسية الدفاعية من خلال أنشطة تتخذها وزارة الدفاع بصورة متنوعة من أجل تبديد العداء وبناء الثقة، بحيث أصبحت الدبلوماسية الدفاعية واحدة من أهم الأدوات التي تستخدم في تعزيز السياسة الخارجية للدولة. وشكلت الدبلوماسية الدفاعية تطوراً كبيراً وجعلت من نفسها ركيزة من ركائز السياسة الواقعية الدولية للحفاظ على توازن القوى والامن الاستقرار (Swistek 2012). وتأتي أهمية الدبلوماسية الدفاعية بمنظورها الجديد اعتماداً على الأدوات التي اعتمدتها، منها القواعد العسكرية، وكجزء أساسي من استراتيجية الدول. وتلعب الدبلوماسية الدفاعية دوراً رئيسيا في تنفيذ السياسة الخارجية للدول من خلال التحالفات الاستراتيجية مع دول كبرى وغيرها من الأدوات التي أُستخدمت من أجل تبديد العداء وتقليل خطورة التهديدات من الجهات الإقليمية (البسوس، 2021). تعتبر الدبلوماسية الدفاعية أداة لمنع الصراع ووسيلة لبناء الثقة والتعاون بين الخصوم بالتالي هي تمنع نشوب الصراع ويمكن أن يكون منع الصراع بعدة طرق منها الالتزام السياسي بين الاطراف لتطوير علاقة التعاون، تعزيز الشفافية العسكرية لبناء الثقة، تنشئة الجيوش على بيئة التعاون. بالتالي يستنتج أن الدول المستقرة في علاقاتها مع دول أخرى فمن المرجح دائما أنها تستخدم الدبلوماسية الدفاعية كوسيلة لمنع الصراع لذا يمكن القول بأن الدبلوماسية الدفاعية أداة مفيدة ويجب تطويرها من أجل تحقيق هدف منع نشوب أي صراع، بالإضافة إلى أنه يجب على الدول أن تنظر

للدبلوماسية الدفاعية كأداة طويلة المدى وتشجيع الدول لزيادة الشفافية والتأكيد على المصالح المشتركة والمشاركة في بناء التدابير والثقة بين الأطراف ( Cottey & Forster 2004).

**القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الأفريقية:**

يذكرنا التاريخ بتواجد فرنسا في القارة السمراء منذ قرونٍ مضت، عندما أحتلت فرنسا عدد من الدول في عام 1624م، وقامت بإنشاء مراكز خاصة بها، ومع مرور الوقت بدأ الاستعمار يتوسع في عدد من الدول ففي سبعينيات القرن السابع عشر، وصلت مساحة الاستعمار الفرنسي قرابة 3.5 ملايين كيلومتر وفي حلول عشرينيات القرن العشرين وصلت مساحتها لقرابة 11.5 مليون كيلو متر، وفي عام 1830م، عندما بدأت الدولة العثمانية تفقد قوتها ومكانتها استغلت فرنسا هذا الضعف وسارعت لاحتلال الجزائر في ذات العام، وماهي الا البداية عندما ظهرت بوادر الحرب العالمية الأولى أرسلت فرنسا ما يقارب المليون جندي من القارة الافريقية بالإضافة إلى جيشها للقتال. وعلى ضوء ذلك، استمرت فرنسا بفرض استعمارها ونشر ثقافتها فانتشرت حول مناطق غرب ووسط إفريقيا، كما اتبعت استراتيجية " فّرق تسد" بين القبائل المحلية آن ذاك الامر الذي سهل لها الإدارة الداخلية وعدم حصول أي تمرد ضد قواتها، لاسيما وأنها عملت على إيجاد نخب افريقية تدافع عن الاستعمار ونشرت الأفكار حول فوائد هذا الاستعمار (أفا 2020). ولاستمرار فرنسا في التواجد كونت رابطة تعمل من خلالها على بسط سياستها الاقتصادية والثقافية والسياسية والتي عُرفت بـ"الفرانكفونية" والتي شملت عدد من دول القارة الافريقية منها (السنغال، وتوجو، وكوت ديفوار، والجابون، والكنغو، وتشاد، ومالي، والنيجر)، ومما لاشك فيه بعد انتهاء الحرب الباردة وتصاعد الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى مهيمنة، عملت فرنسا على أن تعتمد استراتيجية جديدة من أجل ضمان بقائها وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها وذلك من أجل تقوية قدراتها في مواجهة المستجدات التي طرأت عقب الحرب الباردة خاصة وانها كانت متخوفة لانتشار النفوذ السوفييتي وعليه سعت على تقوية نفوذها خلال الحرب الباردة وبعدها عن

طريق سيطرتها على عدد من المواقع في القارة وإنشاء عدد من القواعد العسكرية بهدف المراقبة وقوة التدخل إن تطلب الأمر ذلك وعملت جاهدة طوال فترة تواجدها أن تعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الافريقية، لكن اليوم وفي خضم العلاقات الدولية المتغيرة والمتسارعة قد تطرأ العديد من التغييرات التي تؤدي إلى تقليص التواجد العسكري في القارة الافريقية خاصة وإن شعوب الدول الافريقية لم تعد ترضخ للاستبداد والاستعمار والاستيطان دون تحقيق مصالح ومنفعة مشتركة (مانيال وبول 2012).

مما لا شك فيه أن التواجد الفرنسي من خلال قواعدها العسكرية قد تراجع خلال السنوات الماضية فبعد أن كانت لديها سبع قواعد رئيسية منتشرة في عدة بلدان أفريقية، بات ذلك التواجد يتلاشى نتيجة للرفض الذي تواجهه سياستها في تلك المنطقة. ففي عام 2021م، قطعت دول قارة إفريقيا الوسطى علاقتها بفرنسا، وذلك لكثرة الاتهامات الموجهة لها، وفي عام 2022م، قطعت مالي علاقتها بفرنسا نهائياً وقد سبق هذا الانقطاع طرد مالي الحضور والتواجد العسكري الفرنسي المتشكل بقواعدها العسكرية من الأراضي المالية، وفي يناير عام 2023م طالبت بوركينا فاسو إحدى الدول الافريقية استبدال السفير الفرنسي في عاصمة واغادوغو، بالإضافة إلى مطالبتها بمغادرة القوات الفرنسية من على أراضيها. لقد باتت فرنسا اليوم في منحدر الانعطاف والتدهور، فلم تعد تلك الدول تستسيغ الأساليب التي تتبعها فرنسا ولم يعد الحضور الفرنسي في تلك المنطقة بذات القوة والمفعول فهي لم تحقق الغاية المرجوة منها فلازالت الدول تعاني من الإرهاب والقتل وتشكيل جماعات وعصابات، فلابد من فرنسا العمل على معالجة الثغرات وإلا قد تخسر الرهان أمام الصين وروسيا نتيجة لاستراتيجيات أخذت منعطف آخر (عمر 2023).

**المحدد الأمني والاقتصادي والسياسي للقواعد العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية:**

هناك عوامل داخلية وخارجية لها تأثير مباشر في عملية تحديد السياسة الأمنية والتي بدورها تؤثر ايضاً على عملية صنع واتخاذ القرارات الخارجية، حيث تمثل مثل هذه المحددات النسق العام للسياسة الخارجية للدولة والتي يتحدد من خلالها السلوك الخارجي

ولكل دولة نسق أو محددات تختلف عن الدول الأخرى، وبيت القصيد هنا هي المحددات الأمنية للسياسة الفرنسية والتي تشكل كنقطة قوة لسلوكها تجاه القارة الأفريقية، فقد شهد النظام الدولي في العالم تطورات سياسية وتكنولوجية واقتصادية بالتالي زيادة في العوامل الخارجية فمصالح الدول الفاعلة تعد ضمن العوامل التي تُستغل من قبل الدول الكبرى للتأثير في دول ذات سياسات وقوى ضعيفة أو منعدمة، ولتحليل تأثير البيئة وبنية النظام الدولي الذي تتأثر به السياسة الأمنية الفرنسية لابد من التعرف قليلاً عن طبيعة هذا النظام وكيفية توزيع القوة خاصة بعد فترة انتهاء الحرب الباردة وهو المغزى من دراسة حالة هذه السياسة اتجاه القارة السمراء. تعد بنية النظام الدولي أحد المحددات الخارجية فهي بمثابة مجموعة من التفاعلات والسلوكيات التي تنتج من الدولة سواء كانت العلاقات تعاونية أم تصارعيه، حيث يضمن القانون الدولي تلك السلوكيات ليضيف لها الشرعية التي تبيح تلك التفاعلات وفي ذات الوقت لا يمكن استبعاد العوامل الخارجية التي تؤثر ايضاً على السياسة الخارجية فلكل فعل ردة فعل ومع نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد الذي شهد نسقً دولياً وتحولات نتجت عنها تراجع للبعض وبروز البعض الآخر، ومن بين هذا وذاك وجدت فرنسا نفسها في حلقة دائرية لإعادة توازن القوى بالتالي شكل تهديداً لمكانتها في الساحة الدولية، وقد كانت فرنسا ضمن الدول التي ترفض فكرة أحادية القطبية ولا يمكن أن تعطي المجال للولايات المتحدة بأن تهيمن وأن التعددية يسمح لها بالبروز وفرض مكانه لها في الساحة الدولية. ونظراً للأهمية الجيوسياسية والطبيعية للقارة الافريقية، فلطالما اعتبرتها "بوابة الحديقة الخلفية" التي جعلت العديد من الدول تطمع بأن يكون لها نصيب في تلك القارة بأي صورة كانت دبلوماسية، سياسية أم اقتصادية ذات منفعة مشتركة أم فرديةً، ومما لا شك فيه فرنسا تعد واحدة ضمن الدول التي جعلت من سياستها الخارجية والأمنية ارتباطاً قوياً ووثيقاً خاصة وأن التاريخ يذكرنا باستعمارها لتلك المنطقة (فلاح 2015). وفي سياق ذلك يأتي المحدد الدفاعي كأحد المحددات الخارجية للدولة، حيث تقترن عملية بناء قوة الدولة ببناء قدراتها الدفاعية

وماهي الطريقة التي توظف من خلالها الأهداف والوسائل لتحقيق أمنها ومنها القدرات العسكرية كوسيلة أساسية لهذا المحدد ومدى التزام أفراده في الدفاع عن تلك القيم، وبذلك يكون التأثير مرتبطاً بتفاعله مع المحددات الأخرى منها الاقتصادي الذي يدعمه الجانب المادي والثقافي الذي يدعمه العلم. ويأتي المحدد الاقتصادي ضمن محددات السياسة الفرنسية الذي من خلاله يمكن توظيف كافة الإمكانيات الاقتصادية للدولة لخدمة سياستها الدفاعية وتحقيق استراتيجيتها ولان فرنسا تمتلك إمكانية اقتصادية وطنية مكنّها ذلك من تنفيذ تلك الاستراتيجية لاسيما وأنها تسعى للحصول على المواد الأولية وتوفير أسواق لمنتجاتها عبر تلك المستعمرات في القارة الافريقية. أما المحدد الأيديولوجي والثقافي الذي بدوره يلعب دوراً رئيسياً خاصة وأن الكثير من النزاعات والحروب الأهلية في تلك المنطقة تكون لأسباب فكرية وعقائدية التي تعكس المنطلقات الفكرية لتلك الأمم والشعوب، وبذلك تركز السياسة الفرنسية على هذا المحدد من خلال ابراز التعاون الثقافي كأداة فعالة لبناء نموذج فكري فرنسي يرتكز على الاندماج بواسطة المدارس واللغة. وبناء على ذلك قد يصعب تحديد المحددات لأنها قد تتأثر بالتغييرات التي تطرأ على الدولة وماهي ردة فعلها تجاه تلك التغييرات (بومجوط 2016).

بعد انتهاء الحرب الباردة، فقدت فرنسا جزءً كبيراً من رصيدها في تلك القارة فقد كان تواجدها مهدداً، لذا عملت جاهدة لاستغلال المنطقة قبل أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بذلك بالتالي أخذت مسلكاً في سياستها الدفاعية عن طريق الاتفاقيات الدولية والمبادرات والتعاون الاقتصادي والأمني والعلاقات الدبلوماسية خاصة وانها في فترة ما فشلت في احتواء عدد كبير من الدول بصورة قهريه، لذا عملت بأن تظهر كصورة المدافع للقارة الأفريقية والتي سوف تضمن حقوقهم واستقلالهم والعمل على بناء نظام اقتصادي عالمي ملائم لدول العالم الثالث، والدفاع عن حقوق الانسان وفي كل مرة تتغير السياسة الفرنسية تأتي من بعدها حاملة نفس الوعود والآمال (سليمان 2022). وبسبب كثرة النزاعات والصراعات وانتشار بؤر التوتر في القارة الافريقية وبالنظر إلى انفلات الأوضاع الأمنية

والإنسانية التي ظهرت أو تظهر بكثرة عند المراحل الانتقالية التي قد تمر بها بعض الدول الافريقية، كانت هذه الظواهر والأحداث بمثابة البوابة التي مكنت أو سهلت الدخول لفرنسا في تلك المنطقة إضافة إلى وجود أسباب وأهداف أخرى كان لها دور كبير لها التواجد (الاكشر 2016). لذلك، حددت فرنسا المصالح المراد تنفيذها في القارة والمجالات منها الاقتصادية الجيوسياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والسياسية وآليات تنفيذها لتلك الأهداف من أجل ضمان بقائها واستمرار تواجدها، وتحكم العلاقات الفرنسية الافريقية عدد من الأسباب والدوافع والأهداف التي تعد كطريق تسلكه والذي بدوره يؤثر على علاقة فرنسا بالدول الافريقية ومنها:

**أولاً: أهداف السياسة الاقتصادية:** تأتي من قبيل الأهداف الاقتصادية التي ترتكز عليها فرنسا في تلك المنطقة هي البحث عن أسواق من أجل تصريف السلع الفرنسية، والبحث كذلك عن مواد وموارد لتنمية صناعتها لأنها تعاني من نقص شديد في حصولها على تلك الموارد داخل إقليمها لذلك هي تبحث لتغطية هذا النقص خارج أراضيها وبأسعار رخيصة (صلاح 2018، 38). وبذلك توسعت مصالحها الاقتصادية وبلغت عدد شركاتها لما يقارب ألف وخمسمائة شركة، حيث ركزت على عناصر أساسية هي؛ الوصول إلى أكبر قدر من الموارد الطبيعية التي تمتلكها القارة الافريقية والمهمة في تصنيع الصناعات الثقيلة والنووية لفرنسا مثل الهيدروكربير واليورانيوم خاصة وأنها تمتلك مخزون كبير مقارنةً بدول العالم، اختيار أهم المواقع الاستراتيجية في الدول الافريقية للسيطرة عليها ووضع قواعدها العسكرية بهدف ضمان مراقبتها فمثلا جيبوتي تمكنها من مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو مكان استراتيجي عالي المستوى لقربة من دول الخليج وربطة لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا، وإفريقيا والشرق الأوسط (الاكشر 2016، 16). كما اعتمدت على تنمية التجارة مع عدد كبير من دول إفريقيا والعمل على زيادة الاستثمارات الفرنسية هناك، بالإضافة إلى قيامها بانشاء شبكة مواصلات بهدف دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة الافريقية وهي بمثابة

البنية التحتية للسياسة الفرنسية في تلك القارة (مانيال وبول 2012، 62). وفي سياق آليه تنفيذ هذا الهدف فتظهر من خلال الاستثمارات الفرنسية في تلك المنطقة، ففرنسا تعد الشريك التجاري لاسيما وأن الأسواق الافريقية اليوم تمتلئ بالمنتجات الفرنسية، وتعتمد على أسس معينة منها؛ التجارة البينية، والاستثمارات الفرنسية في إفريقيا من خلال رؤوس الأموال الفرنسية تعد ضمن أهم الاستثمارات في تلك القارة، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي والدول المرتبطة فيها والتي تتيح لعدد كبير من المواطنين التعامل بالعملة الفرنسية (فلاح 2015، 43-44).

**ثانياً: الأهداف الاستراتيجية:** سعت فرنسا بعد الحرب الباردة إلى فرض سيطرتها ونفوذها على مواقع استراتيجية في انحاء تلك القارة منها جيبوتي لأهميتها الجغرافية الشديدة بالنسبة لها، بالإضافة إلى إنشائها عدد كبير من القواعد العسكرية كجزء من الأهداف الاستراتيجية التي تضمن هيمنتها في المنطقة، بالإضافة إلى أنها تسعى لتأمين آبار النفط وضمان تدفقه للأسواق الفرنسية والتأكد من حصولها على الحصة الكبيرة في سوق السلاح، كذلك تحاول ضمن هذه الأهداف بأن تستغل كافة المواقع الجغرافية المتميزة في القارة وهو في الواقع ما عملت به خلال السنوات الماضية من تواجدها وسعت لتوقيع عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بتلك الأهداف والتي تسمح لها بالتدخل دون أن يطلب منها ذلك (الاكشر 2016، 17-18).

**ثالثاً: الأهداف السياسية:** تعمل المنظمة الدولية الفرانكفونية على حل النزاعات الداخلية من خلال منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والذي من خلاله تعزز مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان كجانب معلن من قبلها أما الجانب الأخر، وهو سعى فرنسا بأن تحول الفرانكفونية من تجمع ثقافي لحركة سياسية له صوت يؤخذ به في النظام الدولي العالمي، كما أن الفرانكفونية تلعب دوراً مهماً في طمس الشخصية الوطنية للشعوب لذا من صالحها المحافظة على هذا النظام فمن خلال المحافظة عليه، يعنى استقرار السياسة الفرنسية بالتالي ضمان عدم اندلاع حروب أهلية خاصة بين العرقيات والقبائل

المختلفة، ويؤدي هذا الاستقرار حسب وجهه نظرها إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في تلك القارة (بومجوط 2016، 141-142). أما على الصعيد الدبلوماسي فتتلقى فرنسا مساندة كبيرة لعدد من الدول الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة والذي بدوره يسمح لها بالبقاء والاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة دائمة العضوية، حيث تحقق الدبلوماسية مالا تحققه الأهداف الأخرى وهي أن تجعل للدولة تأثيراً سياسياً مما يؤدي إلى توازن في القوى الكبرى حينما تصل لذلك التأثير المرجو (صلاح 2018، 39). وعلى ضوء تنفيذ الآلية الدبلوماسية، من خلال إقامة فرنسا علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول حيث تمتلك ما يقارب 45 سفارة فجانب كبير من سياستها قائمة على التعاون والتحاور والدبلوماسية خاصة مع تراجع غالبية الدول لاستخدام القوة الصلبة في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية الفرنسية لسنوات عديدة كانت قائمة على الدبلوماسية مبينة على حقوق الانسان وحق تقرير المصير والديمقراطية، واحترام التعاون بين الشعوب والأمم، كما انتهجت في سياستها دبلوماسية القمم فاحتضنت عدد من القمم تعمل من خلالها بإشراك عدد كبير من رؤساء الدول الافريقية ويكمن الهدف وراء هذه القمم بالسعي لتنشيط عدد من الشراكات ومناقشة أبرز القضايا المعنية بتلك المنطقة (فلاح 2015، 45-47).

**رابعاً: الأهداف الاجتماعية والثقافية:** وهو المدخل الذي تجعل أغلب الدول منه كأحد أهم الأهداف والأسباب للدخول وبناء علاقات مع دول القارة الافريقية، حيث تعد فرنسا ضمن أكبر الدول المانحة للمساعدات المالية، بالإضافة إلى قيامها لعدة نشاطات في مناطق مختلفة في القارة، كما تدخلت فرنسا لأكثر من مرة من أجل حماية بعض الثروات الطبيعية كمناجم الألماس وذلك أثناء قيام الحروب، وتدخلت فرنسا في وقف التنظيمات الإرهابية المتطرفة والعمل على المحافظة واستقرار الأنظمة لأهميتها في استقرار الأمن القومي لفرنسا (صلاح 2018، 23). وقامت فرنسا بنشر المنظمات الفرانكفونية لتعليم اللغة الفرنسية، والمشاركة في برامج محو الأمية، وانتاج الكتب المدرسية، العمل على

تقديم أبحاث علمية باللغة الفرنسية، إنتاج أعمال سينمائية وصوتية ودعم الصحف والمجلات والإذاعات الناطقة للغة الفرنسية، بالإضافة إلى الترويج لإعمال الممثلين الفرنكفونيين وإنشاء صناديق مالية داعمة لتلك الأعمال (بومجوط 2016، 142-143).

وتمثلت آليه تنفيذ السياسة الثقافية عبر عدة وسائل منها:

اللغة المشتركة: تشكل اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة لدول غرب ووسط القارة الافريقية وعدد متفرق من شرق القارة وهي تعد ضمن اللغات الأقوى بعد اللغة الإنجليزية.

الفرانكفونية: وهي ليست مجرد لغة انما تعتمد ايضاً على القيم الإنسانية المشتركة بالإضافة إلى عدد من المنظمات الفرانفكونية التي تهدف لتجسيم تضامن نشط بين الدول.

المؤسسات التعليمية: من خلال انشاء عدد من المدارس بدءً بالابتدائية والثانوية وعدد من الجامعات الفرنسية بالإضافة إلى تدريس بعض المواد مثل العلوم باللغة الفرنسية.

المراكز الثقافية: بحيث تلعب دوراً رئيسياً في توثيق الحضارة والثقافة الفرنسية بينها وبين الشعوب الافريقية بالإضافة إلى السعي لرصد هذه الثقافات عب التلفاز والإذاعة، والمسارح، والكتب، وغيرها (الاكشر 2016، 25-26).

إن الوجود الفرنسي في القارة الافريقية جاء لأسباب جيواستراتيجية وذلك لأهمية تلك المنطقة وما تمتلكه من ثروات طبيعية، بالإضافة إلى العمل على توسعة نفوذها والهيمنة في تلك القارة، والقدرة على مواجهة أي نفوذ يتصاعد أو يتزايد، والاستمرارية في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية (غيث 2013، 141-142). لذلك، تعتبر فرنسا من الدول التي حافظت على علاقات مستمرة ببعض مستعمراتها فهي تعد من أكثر الدول الأوربية ذات النفوذ القوي في القارة، نظراً لقدرتها الكبيرة على الحركة والفعل في الساحة الافريقية. ومن أجل تحقيق فرنسا لأهدافها ومصالحها استخدمت آليات منها الاقتصادية والثقافية والعسكرية.

**القواعد العسكرية كمحدد للسياسة الدفاعية الفرنسية:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت القارة الافريقية تزايداً للوجود العسكري الفرنسي، لاسيما وأن عدد كبير من المستعمرات الافريقية حصلت على استقلالها وكان التواجد الفرنسي نتيجة لتجنب التغلغل السوفيتي في القارة الافريقية خاصة وإن الولايات المتحدة شهدت تصارعاً ايديولوجياً مع الاتحاد السوفيتي، وقد شكل هذا الصراع والتنافس بين الولايات والاتحاد معطيات في التفاعل الدولي بشكل عام وعلى القارة الافريقية بشكلٍ خاص، ومع نهاية الحرب الباردة بدأت المصالح الفرنسية تعارض المصالح الأمريكية في تلك القارة خاصة وان فرنسا سيطرت على مناطق استراتيجية ووضع قواعد لها، كما سعت فرنسا بكافة الوسائل الممكنة منها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لحجب ومواجهة التهديد الأمريكي لها ومع فشل بعض الوسائل سارعت بتكثيف الوسائل العسكرية منها التدخلات العسكرية ونشر قواتها مع إضفاء الشرعية لها من قبل مجلس الأم لدى الأمم المتحدة تحت الفصل السابع من الميثاق، وأن تعددت الأسباب والدوافع لمثل هذه التدخلات إلا إنها بحجة الحفاظ على الأمن وحماية حقوق الانسان واللاجئين ومن اجل استقرار تلك الدول (الاكشر 2016، 16).

يعد التدخل العسكري من أقدم صور التدخل في العالم عندما تحاول دولةً ما فرض نفسها بالقوة على دولةً أخرى ويكون التدخل عادة بالسلاح واستخدام القوة الصلبة أو الخشنة، وقد تكون التدخلات العسكرية سريعة لسبب أو طويلة الأمد. وفيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية الفرنسية في القارة الافريقية فقد كان تدخلها كأداة من الأدوات السياسية الخارجية فقد رسمت فرنسا بعد انتهاء الحرب الباردة استراتيجية جديدة في تلك القارة تتماشى مع الأحداث والتطورات وما لحق النظام الدولي من تغييرات خاصة بعد أن أصبح العالم ذو قطبية واحدة، وعليه تمثلت إحدى الآليات العسكرية الفرنسية بالقواعد العسكرية كأداة لتنفيذ سياسة فرنسا الخارجية تأتي ضمن اتفاقيات وتعاون مشترك بينها وبين الدولة الحاضنة أو بقرار من الأمم المتحدة للسماح لها بإنشاء قواعدها (غيث 2013، 135-140). امتلكت فرنسا في ستينيات القرن العشرين قرابة المئة قاعدة

عسكرية في القارة الأفريقية ومع ارتفاع التكاليف المادية لإنشاء تلك القواعد ونفقاتها المتزايدة بالإضافة إلى الحاجة الدائمة للقيام بالتطوير اللازم لمواكبة سرعة التكنولوجيا خاصة في الجوانب العسكرية وتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية، وقد ساهم ذلك في تقليص فرنسا قواعدها العسكرية ليصبح عددها ستة قواعد عسكرية في نهاية التسعينيات متمركزة في عدد من الدول الاستراتيجية التي تأتي بمصالح من مختلف النواحي لفرنسا (صلاح 2018، 47). كما سعت فرنسا من جانب آخر لضمان بقائها من خلال الأطر الجماعية الأوروبية ، الذي يدعم تدخلاتها العسكرية السريعة في حالة وجود أي تهديد للمصالح الفرنسية في تلك القارة، وذلك من خلال قوات الاتحاد الأوروبي أو عن طريق الأمم المتحدة حيث يضفي لهذا التدخل الشرعية بالإضافة إلى قيامها ببناء مؤسسات أمنية افريقية ليكون إطاراً لدعم فرنسا والمنظمات الدولية لإعداد جيوش قادرة على المواجهة ولمنع الصراعات الداخلية، وفي عام 2013 وضعت فرنسا الخطة الاستراتيجية لوزارة الدفاع المعنية بالسياسة الدفاعية والأمنية لها في القارة الافريقية محددة بذلك عدد من المناطق الاستراتيجية منها؛ الساحل الإفريقي، و خليج غينيا، والمغرب العربي باعتبارها مناطق ذات أولوية في التعاون الدفاعي (توفيق 2014، 30-32).

لقد لعبت القواعد العسكرية الفرنسية دوراً كبيراً كأداة للسياسة الخارجية الفرنسية إلى جانب المحددات التي ذكرت آنفاً، وعلى الرغم من تقليص عددها بشكل كبير إلا أنها سلكت منحنيات جديدة في سياستها الخارجية لضمان بقائها في القارة الافريقية، إذ امتلكت فرنسا عدد ست قواعد عسكرية لغاية عام 2022م، عندما غادرت فرنسا بشكلٍ نهائي قاعدتها العسكرية في مالي، ومن أبرز تلك القواعد هي القواعد الثلاث المتواجدة في غرب إفريقيا بالتحديد في (داكار – السنغال)، (ليبرفيل – الجابون)، و(أبيدجان – ساحل العاج)، بالإضافة إلى القواعد العسكرية المتواجدة في جيبوتي وبانجي في وسط إفريقيا ونجامينا في تشاد وكذلك تتواجد في النيجر وموريتانيا ولكن بأحجام مختلفة، ولكل قاعدة عدد من

الجيوش والأسلحة والمعدات وغيرها من الأمور اللوجستية ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

**القاعدة العسكرية في جيبوتي:** تقع جيبوتي ضمن إقليم شرق القارة الافريقية ومنطقة القرن الإفريقي، وهي ثالث أصغر دول إفريقيا من حيث المساحة إلا أن موقعها الجغرافي يعد استراتيجي كونه يطل على البحر الأحمر، ويتحكم بعمليات حركة الملاحة الدولية من خلال مرورها بباب المندب وخليج عدن، وهي من الدول التي تشهد تنافساً كبيراً من قبل الدول الكبرى لاسيما بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية، أُنشئت فرنسا قاعدتها العسكرية في جيبوتي وظلت القاعدة العسكرية الوحيدة إلى أن أُنشئت الولايات المتحدة الأمريكية أول قاعدة لها في عام 2001م، بالتحديد بعد أحداث سبتمبر، تعد القوات العسكرية الفرنسية في المنطقة أحد أكبر الوحدات العسكرية الدائمة لفرنسا حيث ووقعت فرنسا في عام 2011م، اتفاقية للتعاون الأمني دخلت حيز النفاذ عام 2014م، تؤكد التزام فرنسا للحفاظ على الاستقلال التام لجيبوتي، كما قامت بتقليص عدد قواتها للحد الأدنى المتفق عليه في الاتفاقية، تقوم فرنسا بنشر قواتها في مناطق مختلفة داخل جيبوتي منها في منطقة المطار، والعاصمة، والقواعد البحرية التي لها دور كبير وهام بالنسبة لأساطيل فرنسا والدول الحليفة والقدرة على إرسالها غواصات الهجوم النووي إلى المحيط الهندي ولتنفيذ أي أوامر أخرى ، تشتمل القاعدة الفرنسية في جيبوتي على عدد من الهليكوبتر وعدد من طائرات "ميراج المقاتلة" ومعدات مقاتلة أخرى. يكمن الهدف الأساسي من تواجد هذه القاعدة هو في استخدامها لتعمل في أوقات الازمات في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي والشرق الأوسط، وبذلك فأن القوات الفرنسية تعمل بكل الاستعداد لمواجهة أي أزمة إقليمية قد تستهدف الأراضي الجيبوتية وتهدد المواطنين الفرنسيين بالإضافة إلى دفاعها عن الإقليم البحري والبري وذلك في سياق الاتفاقية القائمة بينها وبين جيبوتي، كما ساهمت في عدد من التدريبات العسكرية المشتركة من دول افريقية في إطار البعثات العسكرية النابعة للأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي (زكريا،

2020). تمتلك هذه القاعدة خبرات عسكرية كونها أكبر قاعدة خارج الأراضي الفرنسية عدداً وعتاداً لاسيما وأن الجيش يتلقى تدريبات شاقة وقاسية وفي ظروف مناخية حارة وصعبة لذا يطلق عليها البعض بـ"مدرسة الصحراء" (الاكشر 2016، 18).

**قاعدة داكار في السنغال:** تقع السنغال في غرب القارة السمراء، بالتحديد بين موريتانيا من جهة الشمال وغينيا من جهة الجنوب ومالي شرقاً، تجري حولها ثلاثة أنهار رئيسية وهي "نهر السنغال" و " نهر جامبيا" و"نهر كازامانس"، لغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية الا أن اللغة الولوفية هي الأكثر انتشارا، داكار عاصمتها وأكبر مدنها تمتاز بالزراعة والثروات السمكية والحيوانية بالإضافة إلى المعادن (مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية 2010). بعد استقلال السنغال في عام 1960م، نسجت علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع فرنسا (محمد 2019). في الحقيقة، السنغال تعني الكثير لفرنسا خاصة لكونها نقطة مركزية في المنظومة الدفاعية لفرنسا لتأمين منطقة غرب إفريقيا، بالتالي ترتكز للحفاظ على تلك المنطقة على قواعدها العسكرية الجوية والبرية والبحرية حيث تعد القواعد البحرية ذات أهمية كبيرة لاسيما وإنها تعمل على حماية الامدادات التي تمر عبر المحيطات لتصل لوجهتا وهي محملة بالأمور اللوجستية اللازمة للقواعد الأخرى لذا تعد القاعدة العسكرية في ميناء داكار أحدى القواعد الضامنة لاستمرار تدفق الامدادات (عبد العظيم 2016، 43-45) ، كما تعد ثاني أكبر قاعدة من حيث القوة والعتاد في غرب إفريقيا، حيث ضمت كتيبتان للمشاة وعدد من الطائرات المقاتلة والناقلات والمدرعات العسكرية. وعلى ضوء ذلك، ذكرت العديد من المواقع الإخبارية الإعلامية في عام 2010م، بأن السنغال تنوي إعادة القواعد الفرنسية من على أراضيها لتحصل بذلك على استقلالها التام، الا أن فرنسا ذكرت أنها ستحتفظ فقط بعدد ثلاثمائة جندي فرنسي في السنغال وإنها ستكمل تواجدها في تلك المنطقة ضمن اطر تعاونية وثنائية ولأهداف إقليمية، لذا احتفظت فرنسا بقاعدتها العسكرية الجوية في مطار سنكور

الدولي في داكار بالإضافة إلى عدد من المخازن لتخزين الأسلحة الحديثة وإمكانية استخدامها في حال نشوب نزاع عرقي أو قبلي في المنطقة (محمد 2019).

**قاعدة ليبرفيل في الغابون:** تقع الغابون في غرب وسط إفريقيا، فمن شمالها تقع غينيا الاستوائية والكاميرون بينما تقع جمهورية الكونغو في الشرق والجنوب، ومن غربها يقع المحيط الأطلسي، تمتلك الجابون موارد طبيعية منها البترول والالماس والغاز الطبيعي واليورانيوم والذهب، والخشب، والحديد الخام، بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية، تعد اللغة الفرنسية هي اللغة الأساسية مع وجود لغات محلية أخرى (الجزيرة نت 2014). يقع معسكر "ديغول" يسار مطار الغابون كأحد القواعد الفرنسية التي تضم ما يقارب أربعمئة عسكري فرنسي (سويس انفو 2020). بالإضافة إلى ذلك تضم قاعدتها في غابون كتيبة مشاة مكونه من سبعمائة جندي وعدد من طائرات الهليكوبتر، والمركبات المدرعة (الاكشر 2016، 18).

**قاعدة يوريون في ساحل العاج:** تقع ساحل العاج غرب إفريقيا، وتقع غانا في شرقها، وغينيا وليبيريا في غربها، بينما مالي وبوركينا فاسو شمالها كما تطل على البحر عبر خليج غينيا والمحيط الأطلسي جنوباً، تمتلك منطقة ساحل العاج عدد من الثروات الطبيعية مثل الالماس والنفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى المعادن منها الحديد والنحاس، والبوكسيت، تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الأساسية مع لغات أخرى مستخدمة، وقد أعلنت استقلالها في عام 1960م (الجزيرة نت أكتوبر 2014). شهد ساحل العاج تحديات أمنية وتوترات أثر النزعات واندلاع الحروب الأهلية، ففي عام 2002م، تدخلت فرنسا تدخلاً عسكرياً بسبب اندلاع الحرب الأهلية بين المسيطرين على المناطق الغربية والجنوبية والمتمردين المسيطرين على المناطق الشمالية وزعمت فرنسا بأن تدخلها جاء من باب حماية المواطنين الفرنسيين المتواجدين في تلك المناطق ولكن في ذات الوقت لعبت دوراً كبيراً لأحد الأطراف إلى أن تمت اطاحة بغباغبو مما أدى لتصاعد التوترات إلى أن بلغت بقصف القوات الفرنسية من قبل جيوش غباغبو وأدى لمقتل عدد من

الفرنسيين بالإضافة إلى عدد من الجرحى وكردة فعل من فرنسا قامت بتدمير كل سلاح جو في تلك المنطقة والمكون من سبعة طائرات عسكرية، وفي مطلع عام 2014م، سعت فرنسا لإعادة توزيع قواتها العسكرية في دول الساحل للقيام بالمزيد من التعاون والجاهزية وضمان فعالية أكبر للجهات الفعالة في المنطقة والمعادية لها ففي ساحل العاج تمتلك فرنسا قاعدة لوجستية، حيث تتمركز فيها كتيبة للمشاة البحرية، وعدد من المركبات المدرعة والهيلوكوبتر (الاكشر 2016، 18-20).

**قاعدة نجامينا في تشاد:** تقع تشاد في وسط القارة السمراء، تحدها من جهة الجنوب ليبيا ومن جهة الشرق السودان، بينما تحدها من جهة الغرب الكاميرون والنيجر ونيجيريا، تمتلك تشاد موارد طبيعية كالنفط، واليورانيوم، والنيترون، والكاولين، والذهب، والحجر الجيري، بالإضافة إلى الثروات السمكية في بحيره تشاد، تعتبر اللغة الفرنسية والعربية هما اللغتان الرسميتان إلى جانب عدد من اللغات الأخرى، في عام 1960م، أعلنت استقلالها وتعد إنجامينا عاصمةً لها (المنتدى الإسلامي 2018، 102-105). عملت فرنسا بعد استقلال تشاد على نسج علاقات تربطها اتفاقيات اقتصادية وعسكرية وأمنية من أجل تمكن البلاد من تقديم خدمة المصالح الفرنسية وتوظيف المؤسسات الفرنسية في سبيل تحقيق مصالح مشتركة وتوفير الحماية لضمان استمرار السلطة وضمان حق استمرار المحتل السابق "فرنسا" والمساهمة في تنفيذ أجندتها في تشاد والدول القريبة منها، وبناء على ذلك وافقت التشاد على إعطاء الحق لفرنسا بإقامة ثلاث قواعد عسكرية لها في تلك المنطقة والتي وصلت لثمان قواعد عسكرية مع نهاية حقبة الرئيس السابق "إدريس دبي"، حيث عملت فرنسا من خلال قواعدها العسكرية على تنفيذ سياستها الخارجية حيت امتلكت فرنسا الحرية المطلقة في الأراضي التشادية "أرضاً وجواً" بدأت بتشكيلها لما ينصب في مصالحها الخارجية وفي عام 2013م، أصبحت تشاد هي المقر الرئيسي لقوات متعددة الجنسيات من بينها قوات الكاميرون والنيجر ونيجيريا، حيث اتخذت فرنسا من العاصمة "إنجامينا" مقراً للعمليات العسكرية بهدف محاربة الحركات العسكرية في

مالي وأي حركات أخرى في المنطقة، واستمرت العلاقات الثنائية إلى أن نشبت الأزمة الوطنية بسبب إبعاد اللغة العربية وتهميشها من قبل الفرنسيين وحرصها على تفعيل الفرانكفونية، وحمل الشعب التشادي اللوم على الفرنسيين لحرمانهم من حقوقهم الوطنية مساواةٍ بالفرنسيين في الجامعات وتولي المناصب الكبيرة في الدولة لذا عملت مجموعة من القوى السياسية التشادية على تحالف باسم "وقت تمّ" بهدف معارضة الوجود الفرنسي وتحميله المسؤولية الكاملة عن تخلف للوعود وتراجع بلده من جميع النواحي ونهب ثروات البلاد وفرض هوية غربية لا صلة لها بالجذور الثقافية التشادية، بالإضافة إلى إضعاف هذا الحلف للنفوذ الفرنسي وحصوله على دعم من الزحف الروسي الصيني المتنامي في تلك المنطقة وأخذ العبرة من "مالي" (رسول 2022). استمرت الأوضاع والانقلابات حول النفوذ الفرنسي إلى أن أدى لاقتحام القاعدة العسكرية الفرنسية وإنزال العلم الفرنسي ورفع العلم التشاد مكانه، واستذكار التشاد المجازر والاعتقالات التي اقيمت في حقهم وحق رؤسائهم وشعوبهم وموت الكثير، ولان الوضع في تزايد لم تتجاهل فرنسا ذلك وبعثت بمبعوثها لمنطقة الساحل لتهدئة الأوضاع بالإضافة إلى دعمها التام لإنجاح حوار الدوحة بقيادة دولة قطر، لكن اليوم يمكن القول بأن النفوذ السياسي والفرنسي في تشاد بات مهدداً بالتراجع وأن تراجع النفوذ العسكري يعني ذلك تراجعاً في النفوذ الاقتصادي وذلك من خلال تحجيم دور الشركات الفرنسية العاملة في مختلف المجالات منها استخراج النفط (الأشقر 2022). يستنتج من ذلك، بأن مشاعر الكراهية اتجاه السياسة الخارجية الفرنسية بات أمراً لا يمكن التغاضي عنه، فهذه السياسة ليست قائمة على المصالح والمنافع المشتركة والشفافية بين الدولتين.

**مالي:** تقع جمهورية مالي في غرب إفريقيا، وتقع الجزائر في الجهة الشمالية والنيجر في الجهة الشرقية وبوركينا فاسو وساحل العاج في جهة الجنوب بينما تقع غينيا جهة الغرب والجنوب، عاصمتها باماكو وتمتلك موارد طبيعية منها الذهب واليورانيوم والملح، لغتها الأساسية هي الفرنسية، وقد أعلنت استقلالها عام 1960م (المنتدى الإسلامي 2018).

لم يكن التدخل الفرنسي في مالي من محض الصدف، فقد كانت الفاعل الرئيسي في الأزمة من اندلاعها في عام 2012م، حيث عملت جاهده لإصدار قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للسماح لها بنشر قواتها لمواجهة الوضع المتدهور آن ذاك ، ومع صدور قرار مجلس الأمن اعتمدت فرنسا في مهمتها هذه على العمل لدعم الحكومة المالية مع أخذ الدعم الكامل لوجستياً ومادياً واستشارياً من قبل قواتها العسكرية المتواجدة في دول غرب إفريقيا، ولان مالي تعد من ضمن دول قارة إفريقيا الغنية بالثروات والطبيعية وذات أهمية جيوبوليتيكية فمن صالح فرنسا أن تفرض نفوذها في تلك المنطقة فحرصت على تضخيم الأمور على أن ما حدث يعد إرهاباً وإنها سوف تعمل جاهدة للحد من انتشار الإرهاب، ولكن الدافع الأساسي هي ضمان بقائها واسترجاع قوتها كون مالي ضمن الدول المستعمرة سابقاً من قبل فرنسا، وعليه كان التدخل العسكري الفرنسي في تلك المنطقة أيضاً من أجل تقوية القوات الحكومية من خلال دعم فرنسا لها لوجستياً والتسليح للحد من انتشار الإرهاب والجماعات الإرهابية، بالإضافة إلي تأمين عاصمتها " باماكو" وذلك من أجل ضمان بقائها وتعزيز تواجدها وحماية مواطنيها وتفعيل الدور الفرنسي وجعلها كوسيلة لدرع وتنفيذ سياستها الخارجية، اتضح مع الوقت بأن فرنسا بدأت بالانفراد في الاعمال التي تقوم بها في مالي دون ان يكون جزءًا من مهام البعثة الأوربية التي أوكلت إليها فهي سعت لاستغلال هذا التواجد وحماية مصالحها والاستفادة من الثروات الطبيعية وهو مالم ينل إعجاب الاتحاد الأوروبي لأنها لم ترغب بتقوية التواجد العسكري الفرنسي واستخدام القوة الصلبة فهي تسعى خاصة بعد الحرب الباردة لإحلال السلم والامن الدوليين والاتجاه لاستخدام القوة الناعمة. إلا أن التدخل الفرنسي في مالي قد شكل عودة ضمنية للاستعمار في المنطقة (فلاح 2015، 74-81). لقد أقامت فرنسا عدداً من القواعد في معظم المناطق الكبرى وبالأخص في شمال منطقة مالي، ولتنظيم عمل تلك القواعد جمعت فرنسا الدول الخمس (تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، وبوركينا فاسو) تحت عملية أسمتها "برخان" كمركز لقيادة العمليات

العسكرية المعنية بتلك القواعد المتمركزة في تلك الدول، ويأتي في سياق مهامها توفير الحماية للمواطنين الفرنسين والعمل على تحقيق اهداف معاهدة مكافحة الإرهاب، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات كونها تستخدم تلك القواعد العسكرية للتدخل في شؤون مستعمرات سابقة وقلب أنظمة الحكم في تلك المنطقة كما قد تعمل كصمام أمان لمواجهة خصومهم والعمل على افشال محاولة ازالتهم أو تقليص نفوذهم (علي 2018). وقد شهدت عام 2021 بداية لانسحاب قواتها العسكرية من مالي نتيجة لفشلها في العديد من القضايا وخيبة أمل شعوب تلك المنطقة فلم تجد من فرنسا سوى الاستغلال المتكرر بصور مختلفة وتحقيق مصالحها وعجزها عن القيام بوظائفها التقليدية والتي منها تحقيق الأمن وتوفير الخدمات الضرورية والاساسية لسكان تلك المنطقة. بالإضافة إلى تزايد الإرهاب والتدخلات الأجنبية الأخرى في مالي، مما دفع فرنسا إلى الانسحاب (حمودي 2022).

إضافة إلى ما سبق، لقد كان لفرنسا تدخلات أخرى وقواعد في عدد من دول القارة الافريقية، ففي النيجر تدخلت فرنسا من خلال عملية "برخان" بهدف ايقاف الحركات المعارضة والمهددة للمصالح الفرنسة في النيجر، وكان الهجوم لاحد مناجم اليورانيوم الذي تستمد منه فرنسا طاقتها النووية أحد الأسباب التي أدت لتدخلها في تلك المنطقة وزرع قاعدة لها والعمل على حماية أمن النيجر والأمن الفرنسي خاصة بعد عملياتها التي اقامتها في مالي. في عام 2019م، أعلنت فرنسا إغلاق إحدى قواعدها "قاعدة ماداما" في النيجر والتي كانت تهدف للتصدي لأي نشاط إرهابي يهدد منطقة الساحل والصحراء الافريقية وصبت تركيزها في قواعدها المتواجدة في تشاد وعملية "برخان" (وكالة الأناضول 2019). وفي سياق ذلك كان لفرنسا تدخل عسكري ايضاً في إفريقيا الوسطى عام 2013م، وذلك بهدف وقف الانقلابات العسكرية، فقد أرسلت فرنسا قرابة 1300 جندي بقرار من مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى عدد من القوات الدولية والتي كانت مهمتها تخليص المنطقة من القوى المتصارعة وتحقيق الأمن تحت مظلة "التدخل الإنساني" دون إغفال وجود ثروات تمتلكها تلك المنطقة والتي هي غنية بالالماس وموارد طبيعية أخرى،

إلا أن فرنسا أكدت إن تدخلها إنساني قصير المدى لا يشبه تدخلها في مالي. أما رواندا فقد كان تدخل فرنسا ايضاً بقرارٍ من مجلس الأمن بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1994م، وذلك من أجل تقديم الدعم لقبائل "الهوتو" من الهجمات وإنقاذ الوضع الإنساني من الإبادة الجماعية ضد قبائل "توتسي"، وقد تألفت القوات الفرنسية آن ذاك من 2500 جندي من قوات الكوماندوز، وقرابة المئة سيارة مدرعة، ومدافع من عيار 120 مم بالإضافة إلى طائرات هليكوبتر وطائرات حربية (غيث 2013، 148-150). وقد وجهت العديد من التهم لفرنسا وحُملت مسؤولية الضحايا كون قبائل "الهوتو" مسؤولون عن المجازر في قبائل "التوتسي" فبعد ان استملت الحكومة الرواندية الحكم بدأت بعملية المطاردة والانتقام ولم تتمكن فرنسا حتى من تقديم الحماية للهاربين الذين قتلتهم جماعات التوتسو المسلحة، بالتالي وقعت مسؤولية إنسانية كبيرة على فرنسا بسبب وقوفها مع قبيلة "الهوتو" على الرغم من علمها بأنهم ارتكبوا المذابح وجرائم الإبادة الجماعية. وتشهد رواندا حالياً نجاحاً كبيراً في دبلوماسيتها العسكرية، فقد وضعت الحكومة حلاً بديلاً للدول الافريقية يمكنها الاعتماد عليه خاصة تلك الدول التي تعاني من التمرد والإرهاب، كما عملت على تواجدها العسكري في عددٍ من الدول الافريقية لتوفير الحماية وهو ما لقي إعجاب شعوب تلك المناطق والتي تفضل وجودهم على الوجود الغربي في القارة الافريقية إلا أن التنافس الشديد قد يطرأ دائماً عند تصاعد القوى العظمى للتدخل والتواجد في القارة السمراء (نجم الدين 2022).

**الدبلوماسية الدفاعية الفرنسية:**

برزت الدبلوماسية العامة منذ فترةٍ من الزمان باعتبارها الواجهة التي تهدف لإعلام السكان والتأثير بهم وإيصال فكرة السياسة الخارجية للدول، وهي تسعى بذلك إلى خلق نوع من الحوار بين صناع القرار والدول المعنية وذلك عبر الدورات المشتركة وإقامة المشاريع، فعندما كانت الدبلوماسية التقليدية حكر على عمل الموظفين الرسميين خلف الأبواب المغلقة جاءت الدبلوماسية العامة بصورة منفتحة وأصبحت ضمن آليات تنفيذ السياسة

الخارجية. وبعد نهاية الحرب الباردة على وجهه الخصوص لجأت العديد من الدول للتقليل من استخدام القوة الصلبة لما فيها من خسائر فادحة من مختلف النواحي، لذا نشأت الدبلوماسية الدفاعية استجابة للتحديات الأمنية المتزايدة، التي تسعى لخلق حلٍ للنزاعات القائمة بين الدول بالطرق السلمية والعمل على بناء الثقة وتبديد العداء، ولقد شكلت الدبلوماسية الدفاعية دوراً مهماً في سياسات الدول الخارجية فهي تعمل من خلال الأنشطة التي تقام من قبل وزارة الدفاع بالإضافة إلى مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة تحت مظلةً واحدةً وهي الأمن والاستقرار وبناء علاقات طويلة المدى عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والاتفاقيات الدولية، فوظائف الدبلوماسية الدفاعية متعددة بتعدد مجالاتها وفروعها وكذلك وسائلها فهي لا تقتصر فقط على الدبلوماسيون أو الطاقم العسكري إنما تمتد لما وراء ذلك من وسائل سلمية كتبادل الخبرات، والتدريبات، والزيارات المختلفة بين الدول الأطراف وحضور المؤتمرات وإقامة طرق للتواصل والتباحث والشفافية الفعّالة لضمان هذا الاستقرار فهي مرنة تتكيف بمدى طبيعة الأوضاع ولكل دولةً نظرة ورؤية في كيفية استخدام الأداة السلمية المناسبة لها، وتأتي في سياق ذلك القواعد العسكرية كأحد الأدوات السلمية التي لجأت إليها الدول خاصة بعد انقضاء مرحلة الاستعمار وبسط نفوذ الدولة بالإكراه، ففي ظل التغييرات الدولية واستقلال العديد من الدول من مستعمراتها التي خاضتها لسنواتٍ عديدةٍ، باتت الدول اليوم تلجأ لاحتضان قواعد عسكرية برية، وبحرية، وجوية في أراضيها لدرء خطر قد يداهِمُها أو لتقوية نفوذها وجعل منها مكانةً في الساحةِ الدوليةِ أو من أجل تحقيق أهداف معينة كحماية الدولة من الحروب الاهلية والإقليمية والنزاعات التي قد تطرأ عليها أو الحصول على تدريبات عسكرية لجيشها والقدرة على شراء الأسلحة والمعدات اللازمة لتقوية نفوذها والتي دون تلك القواعد يصعب الحصول عليها. لقد عملت العديد من الدول ضمن أجندة سياستها الخارجية لتفعيل الدبلوماسية الدفاعية.

لطالما عملت السياسة الخارجية الفرنسية على فرض مكانتها في القارة الأفريقية وجعلها ضمن أجندتها الأساسية، فقد عملت سابقاً على فرض تواجدها عن طريق الاستعمار وبسط نفوذها لسنواتٍ عديدة باستخدام القوة الصلبة، ومع استقلال دول القارة الافريقية وتراجع فرنسا ونفوذها، عملت على تغيير سياستها لتتماشى مع معطيات ومجريات النظام الدولي المتسارع والمتطور، وبعد انتهاء الحرب الباردة سارعت بتقديم العون تحت مظلة الأمم المتحدة أو في سبيل تحقيق أهداف الدولة من ديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها من الأهداف التي كانت تبلورها لتخفى الهدف الرئيسي وراء ذلك، المصلحة الفرنسية. كان لفرنسا خلال العقد الماضي الماضية قرابة السبع عمليات عسكرية بقيادتها في تلك القارة وهي تختلف في مجملها عن القواعد العسكرية، ومن أبرز عملياتها برخان، وسانغاريس، وسرفال، وهارمتان، وليكورن، وبوالي، وايبرفيية، التي عملت ضمن أهداف مختلفة منها؛ تقديم الدعم الميداني والفني ومحاربة الإرهاب والحد من الحروب الإرهابية وحماية رعاياها وغيرها (ذابتي 2016). يستنتج من ذلك، أن التواجد العسكري الفرنسي سواء كان ضمن مبادرات إنسانية أو إنشاء قواعد عسكرية أو تقديم العون أو التدخل في دول افريقية ذات موارد طبيعية يهدف لتحقيق السياسة الخارجية الفرنسية.

وتعتبر القواعد العسكرية من أهم أدوات الدبلوماسية الدفاعية حيث أنها تُنشأ ضمن اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وهو ما أثبتته دراسة الحالة في فرنسا، فحتى يكون تواجدها في القارة الافريقية تحت مظلة شرعية لجأت للقيام بالعديد من الاتفاقيات والسعي لتقديم يد العون وضمان تحقيق الأهداف، عن طريق المنفعة المشتركة وهو يتناقض مع مفهوم الاستعمار الذي يتطلب استخدام القوة الصلبة وفرض نفوذ الدولة بالإكراه. لذلك، لجأت القوى الكبرى بعد انتهاء الحرب الباردة لتفعيل دور الدبلوماسية الدفاعية كجزء من سياستها الخارجية وهو ما قامت به فرنسا كونها تدخلت بطرق سياسية ودبلوماسية، إلا أن فرنسا استغلت تلك الأداة السلمية من أجل حماية وتحقيق أمنها القومي ومصالحا الوطنية وتقوية نفوذها في الخارج. وقد شكلت السياسة الخارجية الفرنسية في القارة الافريقية ممراً

استراتيجياً هاماً للمصالح العليا الفرنسية، وكانت دولة مالي مثالاً على فشلها، ففي عام 2010 تغيرت سياسة فرنسا الخارجية اتجاه مالي عندما تم اكتشاف اليورانيوم فبدأ ملامح الاهتمام الفرنسي بالظهور فجاء استعدادها الكامل للحصول على الشرعية للتدخل في مالي، لذلك امتلكت فرنسا العديد من الاستثمارات في الدول الافريقية من مناجم للحديد، والتنقيب عن اليورانيوم لاستخدامه في الطاقة النووية وهذا يعني أن إفريقيا بالنسبة لفرنسا رهان استراتيجي يصعب التنازل عنه. إلا أنه كلما زاد النفوذ الفرنسي واستغلال الثروات وعدم تحقيق مصلحة الشعوب الأفريقية سواء في مكافحة الإرهاب والحد من النزاعات وتقديم المساعدات كلما طالبت الدول الإفريقية بخروج فرنسا من أراضيها، خاصة وأن هناك منافسة دولية كبيرة على الموارد الأفريقية خاصة من الولايات المتحدة وروسيا والصين. وقد يدفع هذا التنافس فرنسا إلى تغيير سياستها الخارجية لخلق نوع من التوازن في المصالح مع الدول الأفريقية، وبالتالي عليها أن تعزز من استفادة تلك الدول وإعادة صياغة آليات تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية في القارة الافريقية.

**الخاتمة:**

وضحت هذه الدراسة أهم المظاهر التي اتخذتها فرنسا أثناء تواجدها في القارة الأفريقية كجزء من سياستها الخارجية التي تترجم بالدبلوماسية الدفاعية حيث تحقيق الأمن والاستقرار والبقاء، لاسيما وإن الدبلوماسية الدفاعية أحد آليات تنفيذ السياسة الخارجية، ما جعلهما عنصريين مترابطين يعملان على تسهيل اتخاذ صناع القرار سياستهم الخارجية اتجاه دول أخرى. شهدت علاقات بعض الدول ترجمة لسياستها الدفاعية عبر إيجاد مدخل لها مع دول أفريقية عن طريق المساعدات الخارجية والقروض والاستثمار وتبادل الخبرات المشتركة تحت جملة من الاتفاقيات الثنائية التي تعد ضمن الوسائل السلمية التي تسهم في تقوية العلاقات واستمرارها، وهو الوضع بعض الدول الكبرى مع القارة الافريقية مثل الصين والولايات المتحدة وتركيا وروسيا مع استمرارية إمكانية تحقيق الأهداف والمنفعة المشتركة. وتعتبر فرنسا من أهم الدول الكبرى نظراً لعلاقاتها

الاستعمارية السابقة في القارة الافريقية حيث أنشأت قواعد عسكرية لتوفير الحماية لمصالحها. وتعتبر القواعد العسكرية كأداة لتحقيق السياسة الخارجية لفرنسا في القارة الافريقية، فلطالما شكلت القارة السمراء إحدى أهم الدوائر الخارجية لفرنسا التي استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الافريقية السابقة التي مكنتها من نسج علاقة مميزة مع تلك الدول في مجلاتٍ عدة وتطبيق آليات مختلفة بهدف البقاء والاستمرارية، فقد عملت فرنسا من خلال آليات بالاعتماد على التدخلات العسكرية تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها ومصالحها العليا. إلا أن وبطبيعة حال النظام الدولي المتطور والمتغير بدأ النفوذ الفرنسي بالتراجع في تلك القارة خاصة وأنها استغلت وجودها عن طريق اللجوء للقوة الصلبة وقد واجهت العديد من الدول الافريقية الفقر والمجاعة والقتل والإرهاب وغيرها مع وجود فرنسا فذلك يعني فشلها في تحقيق الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان كما زعمت بقيامها بتلك المهام، بالإضافة إلى استغلالها لتواجد القواعد العسكرية كأداة سلمية دفاعية وجدت للحفاظ على الأمن وتعزيز وتقوية جيوش تلك الدول، ولكنها في المقابل استخدمتها من أجل تنفيذ سياستها الخارجية في تلك القارة، بالتالي شكل ذلك انقلاباً على سياستها الخارجية وتحميلها المسؤولية الكاملة إزاء تدهور الأوضاع، ما أدى إلى مطالبة عدة دول افريقية باستعادة أراضيها التي تقيم فرنسا قواعدها العسكرية عليها.

**قائمة المصادر:**

الأشقر، أسامة. 2022. "هل بات النفوذ الفرنسي في تشاد على المحك؟". عربي تي آر تي. 28 سبتمبر 2022.
https://www.trtarabi.com/opinion.8941008-المحك-على-تشاد-في-الفرنسي-النفوذ-بات-هل/

أفا، مصطفى. 2022. "الكابوس الفرنسي في إفريقيا: الخلفية التاريخية". وكالة الاناضول. 28 سبتمبر 2022.
https://www.aa.com.tr/ar.1727900/التاريخية-الخلفية-الخلفية-الأول-القسم-إفريقيا-في-الفرنسي-الكابوس-التقارير/

الاكشر، إسراء. 2016. "السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الصراعات العرقية في افريقيا دراسة مقارنه: مالي والنيجر". *المركز الديمقراطي العربي*: 1-56. https://democraticac.de/?p=34092

البسوس، هاني. 2021. "الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*:1-14.
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Qatari-Defence-Policy-Military-Alliance-Strategy.aspx

الجزيرة نت 2014. "الغابون". 28 سبتمبر 2022.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/17./الغابون
الجزيرة نت أكتوبر 2014. "ساحل العاج". 28 سبتمبر 2022.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18./ساحل-العاج
الورفلي، مبروكة. 2018. "الدبلوماسية العسكرية: الدفاع وقت السلم". *مجلة البحوث العلمية* 3، العدد. 6: 108-124.
بومجوط، مولاي. 2016. "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا في ظل المنافسة الأمريكية الصينية، دراسة 2001-2014." رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.
توفيق، راوية محمد. 2014. "السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية". *المنتدى* الإسلامي، *قراءات إفريقية*، العدد 20: 24-35.
حمودي، إسماعيل. 2022. "الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة". مركز الجزيرة للدراسات.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5313
دي مانيال، يوناس بول . 2012. "الدور الفرنسي في إفريقيا، تاريخية وحاضرة ومستقبله". *قراءات إفريقية*: 60-65.
ذابتي، ليلى.2016 "في 10 سنوات.. 7 عمليات عسكرية فرنسية في إفريقيا". وكالة الاناضول. 30 سبتمبر 2022.
https://www.aa.com.tr/ar.514248/أفريقيا/في-10-سنوات-7-عمليات-عسكرية-فرنسية-في-إفريقيا-انفوغرافيك/
رسول، محمد حسب. 2022. " تشاد وفرنسا ... جولة جديدة من التدافع". الميادين." 28 سبتمبر 2022.
https://www.almayadeen.net/articles./تشاد-وفرنسا-جولة-جديدة-من-التدافع
زكريا، محمد. 2020. "القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب (دراسة)". مركز فاروس. 27 سبتمبر 2022.
https://pharostudies.com/?p=5636.
سليمان، إيمان أشرف رشاد إبراهيم. 2022. "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال الفترة 1991-2017 *رؤية تقويمية*". جامعة الإسكندرية: 343-368.
سويس انفو 2020. "ستون عاما على استقلال الغابون وفرنسا لا تزال حاضرة في كل التفاصيل". 28 سبتمبر 2022.
https://www.swissinfo.ch/ara/45971308/ستون-عاما-على-استقلال-الغابون-وفرنسا-لا-تزال-حاضرة-في-كل-التفاصيل
صلاح، مصطفى. 2018. "النفوذ الفرنسي في إفريقيا: التأثير والانعكاسات". *المركز العربي للبحوث والدراسات*، العدد. 32: 37-50.
عبد العظيم، خالد. 2016. سياسية فرنسا في أفريقيا، المصالح العُليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي. دار الكتاب الحديث: القاهرة.
عثمان، محمد. 2019. "رهان مستقبلي: أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية". المركز العربي للبحوث والدراسات، *آفاق سياسية*، العدد 46: 27-30.
علي، زاهر. 2018. "القواعد العسكرية الفرنسية بأفريقيا". قناة الجزيرة. 29 سبتمبر 2022.
https://www.youtube.com/watch?v=8SGL0Uy4XsA.
عمر، محمد. " تناقصت مساحة نفوذها.. هل تتحرك الرمال في إفريقيا تحت أقدام فرنسا؟". 22 مارس 2023.
https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/29/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B5%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%84
غيث، الحسين سالم. 2013. "التدخل العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية". *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية* 12، العدد.2: 133-158.

فلاح، خديجة. 2015. "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل". رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي.

محمد، صالح محروس. "السباق الرئاسي والمصالح الفرنسية في السنغال". الميادين. 27 سبتمبر 2022.

https://www.almayadeen.net/articles/opinion/939573/السباق-الرئاسي-والمصالح-الفرنسية-في-السنغال.

مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2010. "جمهورية السنغال". سلسلة 5، العدد. 8: 175-180.

المنتدى الإسلامي. 2018. "جمهورية التشاد". المنتدى الإسلامي، *قراءات إفريقية*، العدد.102:38-105.

نجم الدين، حكيم الأدي. 2022. "الدبلوماسية العسكرية: كيف تحولت روندا إلى دولة ذات نفوذ عسكري؟." مركز الجزيرة للدراسات.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5467

وكالة الاناضول 2019. "فرنسا تغلق قاعدة "ماداما" العسكري شمالي النيجر." 29 سبتمبر 2022.

https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/فرنسا-تغلق-قاعدة-ماداما-العسكري-شمالي-النيجر/1527559.

## List of references:

Abdul-Azim, Khaled. 2016. France's policy in Africa, supreme interests and military moves, a study of French strategic thought. Modern Book House: Cairo.

Ali, Zaher. 2018. "French Military Bases in Africa." Al Jazeera. September 29, 2022. https://www.youtube.com/watch?v=8SGL0Uy4XsA.

Al Jazeera Net 2014. "Gabon". September 28, 2022. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/17/Gabon.

Al Jazeera Net, October 2014. "Ivory Coast". September 28, 2022. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/Ivory Coast.

Al-Rased Center for Political and Strategic Studies. 2010. "Republic of Senegal." Series 5, Issue. 8: 175-180.

Al-Werfalli, Mabrouka. 2018. "Military Diplomacy: Peacetime Defense." Scientific Research Journal 3, Issue. 6: 108-124.

Aksher, Esraa. 2016. "French Foreign Policy Towards Ethnic Conflicts in Africa: A Comparative Study: Mali and Niger." Arab Democratic Center: 1-56. https://democraticac.de/?p=34092

Anatolia Agency 2019. "France closes the "Madama" military base in northern Niger. September 29, 2022. https://www.aa.com.tr/ar/reports/France-closes-the-Madama-military-base-northern-Niger/1527559.

Ashqar, Osama. 2022. "Is French influence in Chad at stake?". Arabic TRT. September 28, 2022. https://www.trtarabi.com/opinion/Is French influence in Chad at stake? 8941008.

Ava, Mustafa. 2022. "The French Nightmare in Africa: Historical Background." Anatolia Agency. September 28, 2022. https://www.aa.com.tr/ar/reports/The-French-Nightmare-in-Africa-Section-I-Historical-Background/1727900.

Bassous, Hani. 2021. "Qatar's Defense Diplomacy: A Strategy for Military Alliances." The Arab Center for Research and Policy Studies: 1-14. https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Qatari-Defence-Policy-Military-Alliance-Strategy.aspx

Boumjout, Moulay. 2016. "French Foreign Policy towards Africa in Light of US-Chinese Competition, Study 2001-2014." PhD dissertation, Damascus University.

Cottey, A. and Forster, A. 2004. Reshaping Defense Diplomacy: New Roles for Military Cooperation and Assistance. London: Oxford University Press.

De Manial, Jonas Paul. 2012. "The French Role in Africa: Historical, Present and Future." African readings: 60-65.

Falah, Khadija. 2015. "French Foreign Policy towards the Sahel." Master's thesis, Larbi Ben M'hidi University.

Ghaith, Hussein Salem. 2013. "French Military Intervention in the African Continent." Sebha University Journal of Humanities 12, No. 2: 133-158.

Hamoudi, Ismail. 2022. "The French Withdrawal from Mali: Shifts in the Balance of Power or New Calculations." Al Jazeera Center for Studies. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5313

Islamic Forum. 2018. "Republic of Chad." Islamic Forum, African readings, No. 38: 102-105.

Muhammad, Salih Mahrous. The Presidential Race and French Interests in Senegal. fields. September 27, 2022. https://www.almayadeen.net/articles/opinion/939573/The-presidential-race-and-the-French-interests-in-Senegal.

Muniruzzaman, A. N. M. 2020. "Defence Diplomacy: A Powerful Tool of Statecraft". *CLAWS Journal*, vol. 13, no. 2, pp. 63-80.

Najm al-Din, Hakim al-Adi. 2022. "Military Diplomacy: How Did Rwanda Become a Powerful Military State?" Al Jazeera Center for Studies. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5467

Omar Mohammed. "The area of its influence has diminished.. Is the sand moving in Africa under the feet of France?" March 22, 2023. https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/29/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B5%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%84

Othman, Muhammad. 2019. "A Futures Bet: Africa in China's Military Strategy." The Arab Center for Research and Studies, Political Horizons, No. 46: 27-30.

Rasool, Muhammad Hasab. 2022. "Chad and France…A New Round of Scramble." Al-Mayadeen." September 28, 2022. https://www.almayadeen.net/articles/Chad-and-France-a-new-round-of-scramble.

Salah, Mustafa. 2018. "French Influence in Africa: Influence and Implications." The Arab Center for Research and Studies, No. 32: 37-50.

Suleiman, Iman Ashraf Rashad Ibrahim. 2022. "French Foreign Policy towards Africa during the Period 1991-2017: An Evaluation View." Alexandria University: 343-368.

swissinfo 2020. "Sixty years since Gabon's independence, France is still present in every detail." September 28, 2022. https://www.swissinfo.ch/ara/60-years-of-independence-of-Gabon-and France-is-still-present-in-all-the-details/45971308

Swistek, G. 2012. The Nexus Between Public Diplomacy and Military Diplomacy in Foreign Affairs and Defense Policy. *Connections*, 11(2), 79–86. http://www.jstor.org/stable/26326276.

Thabeti, Leila. 2016 "In 10 Years... 7 French Military Operations in Africa." Anatolia Agency. September 30, 2022. https://www.aa.com.tr/ar/Africa/In-10-years-7-French-military-operations-in-Africa-infographic/514248.

Zakaria, Muhammad. 2020. "Military Bases in Djibouti: Reality and Causes (Study)." Pharos Centre. September 27, 2022.https://pharostudies.com/?p=5636.